الأمم المتحدة

S/2003/863

مجلس الأمن

Distr.: General
5 September 2003
Arabic
Original: English

التقرير التاسع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٩٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ الذي طلب إلي مجلس الأمن بموجبه أن أقدم إليه بانتظام تقارير عن التقدم المحرز في مجال المعايير المرجعية التي ينبغي أن يُهتدى بها في إنجاز الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفي تخطيط المراحل التالية من الانسحاب. وهو يتضمن أيضا تقييما للحالة الأمنية وللجهود الشاملة المبذولة من أجل توطيد السلام في سيراليون منذ تقريري الأخير (S/2003/663) المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - في أثناء الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة الأمنية في سيراليون مستقرة بصورة عامة. ولم تطرأ حوادث هامة تهدد الاستقرار السائد في البلد. وقد وضعت قوات البعثة في حالة فزع بعد وفاة الزعيم السابق للجبهة المتحدة الثورية، فوداي سنكوه في أحد مستشفيات فريتاون. بيد أن وفاة سنكوه لم تتسبب في أي رد فعل هام من جانب الجمهور. وقد مكّن الاستقرار العام في البلد البعثة من إكمال الطور الأول للمرحلة ٣ من خطة الإنهاء التدريجي (انظر الفقرة ٣٧ من الوثيقة S/2003/663)، الذي سجل في أثنائه رحيل الكتيبة النيجيرية في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وقد سهل أيضا عملية زيادة توطيد السلام.

٣ - وفي حين أن الاستقرار السائد في سيراليون أمر مشجع، فإن بعض المشاكل التي أبرزتها في تقاريري السابقة ما زالت قائمة. فالتدفق المتواصل للشبان إلى مناطق تعدين الماس في مقاطعتي كولو وكينيما يظل سببا كامنا لعدم الاستقرار. وأصبحت أصوات مجموعات الشباب المعارضين لاشتراك السكان غير الأصليين في تعدين الماس، تعلو باستمرار في بعض

120903 120903 03-48918 (A)

المناطق. بيد أنه من المشجع ملاحظة أن الحكومة قد زادت من جهودها الرامية إلى تسوية هذه المشاكل المتصلة بالتعدين.

٤ - ويتمثل تحد آخر لتوطيد السلام في الاضطراب السائد في أوساط بعض العناصر السابقة لقوات الدفاع المدنية، والجبهة المتحدة الثورية، والمجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون سابقا، التي تشعر بالقلق، في جملة أمور، من الإدانات الصادرة عن المحكمة الخاصة لسيراليون. وفي أوائل آب/أغسطس، اجتمع الرئيس أحمد تيجان كباه بممثلي قوات الدفاع المدني في بو لطرق بعض تظلماتهم، بما فيها ادعائهم بأنهم لم يحصلوا على الاستحقاقات التي وُعدوا بها في أثناء الصراع. ورغم أن الاجتماع سمح بوقف مظاهرات الجماهير فإن بعض عناصر قوات الدفاع المدني ما زالت تسعى إلى الحصول على الإفراج عن المنسق الوطني ووزير الداخلية السابق لقوات الدفاع المدني، سام هنجا نورمان الذي أدانته المحكمة الخاصة. وبالرغم من أن قوات الدفاع المدني قد احتفظت ببعض هياكلها للقيادة والرقابة، فإنها لا تبدو قادرة في الوقت الحاضر على تشكيل تهديد خطير للاستقرار في البلد.

٥ - وبالرغم من تلك المشاكل، تعتقد البعثة أنه لا توجد مخاطر داخلية فورية تهدد أمن سيراليون. وواصلت البعثة انسحابها بصورة تدريجية وسلمت المسؤوليات الأمنية إلى القوات الحكومية في المناطق التي كان مستوى المخاطر الأمنية فيها متدنيا نسبيا، وذلك بالخصوص في الجزء الأوسط من البلد. وقد سحبت البعثة بالفعل وحداتها العسكرية من المدن الرئيسية كامبيا، وكابالا، وكاماكويه، وسومبويا، وبوجوهاون، وخفضت وجودها في مواقع أخرى. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لمواصلة تعزيز قدرتها على تسلّم المسؤوليات الأمنية من البعثة، فإن خطط نشر مزيد من أفراد شرطة سيراليون في المناطق التي انسحبت منها قوات البعثة لم تنفذ إلا جزئيا. وحتى الآن، لم يؤثر هذا في الاستقرار بالمناطق المعنية؛ وتواصل البعثة بصورة نشطة رصد الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد.

٦ - إن التطورات الإيجابية الحديثة في ليبريا سيكون لها طبعا تأثير على الاستقرار في سيراليون. ووفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن، قامت البعثة، في غضون مهلة قصيرة، بدعم نشر وإعاشة الكتيبة الأولى والمقر لقوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا، وقد بدأ ذلك النشر في ٤ آب/أغسطس وأكمل في ١٩ آب/أغسطس. ودعمت البعثة بنشاط أيضا ممثلي الخاص لليبريا وستواصل القيام بذلك إلى أن يتم إنشاء البعثة في ليبريا.

٧ - ورغم أن الحالة الراهنة في ليبريا لم تعد تشكل خطرا فوريا بالنسبة لسيراليون، فإنه ثمة بعض القلق من أن المقاتلين السيراليونيين السابقين الذين أفيد بأنهم كانوا يقاتلون في ليبريا

يمكن أن يحاولوا العودة إلى سيراليون. ومن المشجع ملاحظة أن حكومة سيراليون تقوم حاليا بإعداد خطة للطوارئ من أجل مواجهة هذا الاحتمال.

ثالثا – خيار الإنهاء التدريجي وفقا لنهج تعديل الحالة الراهنة

٨ – بناء على طلب مجلس الأمن، وبعد تقييم الحالة الأمنية السائدة بعناية، قدمت في تقريري الثامن عشر (S/2003/663) عددا من الخيارات بغية إكمال انسحاب البعثة من سيراليون. ووافق مجلس الأمن في قراره ١٤٩٢ (٢٠٠٣) على خيار "تعديل الحالة الراهنة" الذي يتوخى بموجبه إكمال انسحاب البعثة من سيراليون بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وبموجب ذلك الخيار، ينبغي تنفيذ المرحلة ٣ من خطة الإنهاء على أطوار عديدة.

٩ – في أثناء المرحلة السابقة من الإنهاء، التي أكملت في أيار/مايو ٢٠٠٣، تم سحب ما مجموعه ٨٢٦ ٣ فردا من أفراد البعثة، وبذلك انخفض قوام البعثة من ٩٠٠ ١٦ فرد إلى ٠٧٤ ١٣ فردا. ومن المتوخى في تنفيذ المرحلة الحالية، التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، خفض قوام البعثة تدريجيا إلى ٠٠٠ ٥ فرد بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد أكمل الطور الأول من العملية في آب/أغسطس ٢٠٠٣ برحيل كتيبة نيجيرية من ماكيني وكاماكوي في قطاع الوسط. وبذلك انخفض قوام البعثة إلى ٣١١ ١٢. وستجري البعثة تقييما شاملا للحالة الأمنية في كل طور.

١٠ – وإذا تبين أن البيئة الأمنية مواتية، سيبدأ تنفيذ الطور الثاني من مرحلة الإنهاء التدريجي الحالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وسينخفض قوام قوة البعثة في أثنائه إلى ٥٠٠ ١١ فرد. وفي خلال ذلك الطور، ستواصل البعثة إعادة الأفراد إلى أوطانهم من قطاع الوسط. وفي أثناء الطور الثالث، الذي سيبدأ تنفيذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وينتهي في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، سيتم تسليم قطاع الوسط بأسره إلى قوات الأمن الوطنية. وسينفذ الطور الرابع من العملية في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وسيكون من أحرج أطوار العملية وسينطوي على انسحاب كل قوات البعثة من منطقة الحدود الشرقية. وكما ذكر سابقا، سينخفض قوام قوة البعثة في نهاية ذلك الطور إلى ٠٠٠ ٥ فرد.

رابعا – المعايير المرجعية

١١ – على النحو المذكور في تقريري الخامس عشر إلى مجلس الأمن (S/2002/987)، سيُهتدى بمعايير مرجعية محددة في تقرير سرعة الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويرد أدناه وصف للتقدم المحرز في تنفيذ تلك المعايير المرجعية.

ألف - تعزيز قدرة شرطة سيراليون

١٢ - تواصل شرطة سيراليون تحقيق تقدم مطرد في تحمل المسؤولية عن الحفاظ على القانون والنظام في سيراليون. وبدعم من البعثة ومن مستشاري الكمنولث وإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم التعجيل بتعيين أفراد الشرطة وتعزيز تدريب الأفراد المعينين حديثا.

١٣ - وتواصل الشرطة المدنية للأمم المتحدة توفير مشورة الخبراء في ميادين أساسية؛ وقد تم حتى الآن وزع ما مجموعه ١٢٦ من أفراد الشرطة المدنية للأمم المتحدة إلى البعثة. ويوجد ٣١ مدربا لشرطة الأمم المتحدة المدنية يشاركون في تدريب أفراد الشرطة والأفراد المعينين حديثا، فضلا عن ٨٣ مدربا تم نشرهم في ١٧ من شُعب الشرطة السيراليونية في مختلف أنحاء البلد، بما في ذلك فريتاون. ويوجد أيضا العديد من ضباط الأركان المعينين في مقر البعثة، من بينهم خبراء في مجال شؤون الحدود والمطارات يقومون بتوفير التوجيه والدعم لشرطة سيراليون. وتتواصل المشاورات مع حكومة جنوب أفريقيا لتعيين مستشار شرطة مناسب معني بتعدين الماس.

١٤ - ولم تقدم لجنة التوجيه بعد توصية بنشر أفراد الشرطة المتبقين الذين أذن بهم مجلس الأمن في القرار ١٤٣٦ (٢٠٠٢)، وذلك بسبب صعوبات متعلقة بالقدرة على الاستيعاب. وتتولى لجنة التوجيه تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز شرطة سيراليون، وهي تتألف من مستشارين تابعين لشرطة سيراليون وللبعثة ولشرطة الكمنولث. ويرأس تلك اللجنة المفتش العام لشرطة سيراليون.

١٥ - ونتيجة للتدقيق في مدفوعات الأجور الذي اضطُلع به بدعم من البعثة ومستشاري الكمنولث، تمكنت شرطة سيراليون من وضع قاعدة بيانات موثوقة لأفرادها. ويتألف القوام الحالي لقوة الشرطة من ٦ ٢٤١ فردا. بيد أن العدد الكلي لأفراد الشرطة يزداد باستمرار نتيجة لتوسيع نطاق مدرسة تدريب الشرطة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية. وقد تم في عام ٢٠٠٢ تعيين وتدريب ما مجموعه ٣٨٤ فردا جديدا من أفراد الشرطة. ويتوقع أن يرتفع عدد الأفراد المعينين حديثا إلى أكثر من ٧٠٠ في عام ٢٠٠٣ و ١٠٠ ٢ في عام ٢٠٠٤. وبهذه الصورة يمكن أن تبلغ شرطة سيراليون المستوى المستهدف وهو ٥٠٠ ٩ فرد بنهاية عام ٢٠٠٥.

١٦ - وبمساعدة من الشرطة المدنية للأمم المتحدة والكمنولث، أجرت شرطة سيراليون تقييما لاحتياجاتها من الأفراد في جميع الأقاليم وأعدت خطة يُتوخى فيها نشر ٤٥٠ ٢ فردا من أفراد الشرطة في المقاطعات، وبذلك يتضاعف تقريبا القوام الحالي المتألف من

٢ ٩٠٠ فرد تم نشرهم في المقاطعات الـ ١٢. وستُمنح الأولوية في نشر الأفراد الإضافيين إلى المنطقة الشرقية التي يقدر أن بها أجسم الأخطار الكامنة التي تهدد القانون والنظام فيما يتصل بتعدين الماس، ومجموعات الشبان المستوعزين، وتجمع المقاتلين السابقين، وأمن الحدود. ومن المقرر أن يكتمل بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ نشر ما يربو على ٨٥٠ فردا من أفراد الشرطة الإضافيين في أقاليم كونو وكايلاهول وكينيما الثلاثة. وسوف يعزز ذلك بصورة هامة قدرة شرطة سيراليون على تحمل المسؤولية عن الأمن الداخلي حين تنسحب البعثة من هذه المنطقة الأساسية.

١٧ - بيد أن هذا النشر المخطط يتوقف على توفر الدعم في مجالي الإمداد والهياكل الأساسية. وفي حين أن المنحة المحصل عليها حديثا من إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية ينبغي أن تمكن الحكومة من توريد بعض المعدات الأساسية للاتصالات والنقل، فإن الجهود تركّز حاليا على تحديد مصادر تمويل لبناء الثكنات لشرطة سيراليون، التي تكاد تكون منعدمة حاليا في المقاطعات. ويتواصل أيضا تشييد المراكز والثكنات للشرطة بتمويل من الصندوق الاستئماني للبعثة وكذلك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية. وأنا أهيب بالمانحين أن يبذلوا جهدا إضافيا لتمكين هذا البرنامج الهام من النجاح.

١٨ - ولم ينفك مدربو الشرطة الوطنية، بتعاون وثيق مع مستشاري الكمنولث، يركزون على تدريب الأفراد المعينين حديثا، وعلى برامج تدريب المدربين، وإعداد الكتيبات الإرشادية، فضلا عن توفير التدريب المتخصص فيما يتصل بالجرائم التجارية، ودوائر الاستعلامات الجنائية، ومنع تجارة المخدرات، وتدريب اختصاصيي الطب الشرعي، وإجراءات الإنتربول، ومسائل أساسية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع أفراد الشرطة المدنية للأمم المتحدة وموظفو الأمم المتحدة المعنيون بحقوق الإنسان وحماية الطفل ببرنامج تدريب لأفراد شرطة سيراليون على نطاق البلد بأسره، ولا سيما الأفراد المنتدبون لوحدات دعم الأسر المكلفون برصد العنف المترلي والتحقيق فيه. وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، شارك ما مجموعه ٨٦٥ فردا من أفراد شرطة سيراليون في حلقات عمل في مختلف مجالات أنشطة الشرطة، بما في ذلك المعايير المهنية والأخلاقية وحقوق الإنسان والمهارات الأساسية في مجال تكنولوجيا الحاسوب، وتنظيم المجتمعات المحلية، والدعم الأسري، ومعاملة المشتبه بهم. وقد تم رصد أثر هذه العملية عن كثب وسيجرى تقييم كامل لها في وقت لاحق من هذه السنة.

باء – تعزيز قدرة القوات المسلحة

١٩ – بمساعدة ثنائية قيِّمة للغاية، واصلت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون تعزيز فعاليتها في النهوض بالمسؤولية عن الأمن الخارجي للبلد. وبدأت أيضا في خفض حجم القوة التي ينبغي أن ينخفض عدد أفرادها من ١٤ ٠٠٠ إلى ١٠ ٥٠٠ بحلول عام ٢٠٠٧. وفي الوقت ذاته، شرع الجيش في إعادة تنظيم هيكله؛ ووضعت القوات المسلحة مفهوما منقحا للعمليات يركز على العمليات على الحدود ونشر الأفراد الاحتياطيين في الوقت المناسب. ويجرى دعم هذا النهج، جزئيا، بنقل وتجميع الوحدات في عدد أقل من القواعد العسكرية الواقعة وراء منطقة الحدود. وقام بتمويل خطة إقامة هذه القواعد كل من إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية ووزارة الدفاع السيراليونية. ولتعجيل عملية تشييد الثكنات، قام الجيش بتوفير تدريب إضافي لعدد من جنوده على أعمال البناء.

٢٠ – بيد أن التحديات التي تواجه القوات المسلحة، والتي تم إبرازها في تقاريري السابقة، ما زالت قائمة. ولم ينفك عدم كفاية الإمداد وسوء حالة أسطول نقل الجيش يعوقان عملياته. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أنظمة القيادة والرقابة غير الملائمة ما زالت تُشكل ضعفا مشتركا بين مختلف عناصر القوة المشتركة ووزارة الدفاع. وثمة أيضا حاجة ملحة لتحسين نسبة الضباط للجنود، وهي حاليا ضابط واحد عن كل ٢١ جنديا. وفي الوقت الحاضر يقل عدد الضباط، بنسبة الثُلث، عن الـ ٨٠٠ ضابط المذكورين في الإسقاطات. وسوف يسمح القوام المتوخى برفع نسبة الضباط إلى الجنود إلى ضابط واحد لكل ١٥ جنديا. ومنذ تاريخ تقديم تقريري الأخير تم التشديد بقدر هائل على تطوير المهارات الفنية للضباط. ويشمل التدريب المتطور للضباط، الذي بدأ العمل به حديثا، برنامجا لمحو الأمية وتدريبا على تكنولوجيا المعلومات.

٢١ – ويمكن تعزيز قدرة القوات المسلحة على أداء جزء من الدور الذي تقوم به البعثة حاليا لو تم إضفاء الطابع الرسمي في أقرب وقت مستطاع على الآليات القائمة، إذ سيكفل ذلك وجود صلة تفاعلية على الصعيد العملي بين شرطة سيراليون وقواتها المسلحة في حالة ظهور خطر داخلي رئيسي يهدد أمن الدولة. وفضلا عن ذلك، فإن إعادة تحديد المناطق التابعة الألوية، ونقل مقار الألوية إلى المدن الرئيسية سوف يساعد أيضا على تنمية قدرة الجيش.

جيم - توطيد سلطة الدولة

٢٢ - يتواصل إحراز التقدم في الجهود التي تبذلها الحكومة وشركاؤها الإنمائيون في مختلف أنحاء البلد من أجل توطيد سلطة الدولة وتحقيق الإنعاش. وبالإضافة إلى إكمال وزع المسؤولين الحكوميين في جميع الأقاليم، تبذل حاليا جهود لتزويدهم بالمرافق الأساسية وبالمعدات ووسائل الإمداد الأخرى لتحسين فعاليتهم. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حديثا بتوفير معدات للاتصالات، وحواسيب، وطابعات، وخزائن للملفات، وآلات طباعة، لوزارة الحكم المحلي والتنمية المجتمعية ولمكتب قاضي القضاة. وسوف تسمح هذه المعدات التي تم توفيرها لكافة الإقليم الـ ١٢ بتسهيل تدفق المعلومات وتعزيز قدرة السلطة المدنية في الأقاليم. وتتصدى الحكومة أيضا في الوقت الحاضر إلى صعوبات أخرى، مثل سوء حالة وسائل النقل وأماكن الإقامة لمسؤولي القطاعات.

٢٣ - وفي الوقت نفسه، تواصل الحكومة تكريس الاهتمام لتوسيع المناطق المشمولة بالسلطة القضائية وبسيادة القانون، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية بصورة خاصة. وقد بدأ اشتغال محاكم الصلح في جميع الأقاليم ويقوم الآن قضاة جزائيون وقضاة متنقلون بنظر القضايا. وأسهم وزع القضاة الجزائيون في استئناف إجراءات المحاكم في كافة أنحاء البلد وأدى إلى خفض عدد القضايا غير المسوّاة. بيد أن عدم وجود عدد كاف من القضاة لتغطية كافة المحاكم المحلية ما زال يشكّل عقبة رئيسية تعوق إقامة العدل بصورة فعالة. وستظل الحاجة قائمة إلى دعم ومساعدة هامين في هذا الميدان. وسيتعين أيضا إجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية لتعزيز نظام العدالة بأسره (المحاكم، والشرطة، والسجون) بصورة شاملة. وتحقيقا لهذا الغرض، خصصت حكومة المملكة المتحدة ٢٥ مليون جنيه استرليني لمشروع يغطي قطاع العدالة وهو مشروع تقرر استهلاله في أوائل عام ٢٠٠٤.

٢٤ - وفي هذه الأثناء، يتواصل العمل لإعداد مشروع قانون خاص بإصلاح نظام الحكم المحلي وتحقيق اللامركزية. ويُتوقع أن يستعرض مجلس الوزراء مشروع هذا القانون قبل أن يعتمده البرلمان بصورة نهائية. وسوف يسمح ذلك بدوره بتمهيد السبيل لإجراء انتخابات على مستوى البلديات والمدن والأقاليم، ومن المتوقع أن يتم ذلك في الربع الأول من عام ٢٠٠٤. وسوف يسهِّل الاعتماد المبكّر لمشروع القانون شروع اللجنة الانتخابية الوطنية في اتخاذ الترتيبات اللازمة في مجال الإمداد وغير ذلك. ويُتوقع أن تطلب اللجنة دعما تقنيا وفي مجال الإمداد من الأمم المتحدة. ووفقا للجنة، ستلزم مهلة لا تقل عن خمسة أشهر قبل تاريخ الانتخابات لإجراء التحضيرات اللازمة لها، بما في ذلك استكمال قائمة الناخبين. وتقدِّر

اللجنة أيضا أن تبلغ الاحتياجات المالية للانتخابات زهاء ٨ ملايين دولار، وسيجرى التماس زهاء النصف من هذا المبلغ من المانحين.

٢٥ - وفي سعي إلى التصدي للفساد، تشرع الحكومة حاليا في العمل بنظام مشتريات جديد لعقود الحكومة وخدماتها، وذلك بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. ومن المتوقع أن يبدأ العمل قريبا قاضيان متخصصان في مكافحة الفساد ومدع عام، وذلك بمساعدة من الكمنولث.

٢٦ - وبعد أن بدأ العمل بنجاح بسياسة وطنية جديدة خاصة بالشباب، وضعت وزارة الشباب والرياضة الصيغة النهائية لبرنامج شامل للشباب يشمل فتح مكاتب محلية في جميع المدن الرئيسية، وتعيين ووزع الموظفين في المقاطعات وتنظيم حملة تدوم سبعة أسابيع على نطاق البلد بأسره لتوعية الشباب بمحتويات السياسة الوطنية للشباب.

دال - إعادة إدماج المقاتلين السابقين

٢٧ - أحرزت الحكومة مزيدا من التقدم في توفير الفرص لإعادة إدماج المقاتلين السابقين. ويبلغ عدد المقاتلين السابقين الذين يجب أن يشملهم البرنامج زهاء ٠٠٠ ٦ شخص، وتتوقع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تكمل العملية وفقا للجدول الزمني المقرر بنهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويقوم الشركاء الخارجيون، بمن فيهم البعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وبصورة أحدث عهدا الاتحاد الأوروبي، بدعم اللجنة بغية إكمال العملية من خلال الاضطلاع ببرامج موازية.

٢٨ - وبالتوازي مع الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ستقوم البعثة تدريجيا بخفض برامجها الخاصة بسد الثغرات والتي سمحت من خلال إنجاز مشاريع صغرى كثيفة العمالة خاصة بالهياكل الأساسية للمجتمعات المحلية، بدعم جهود إعادة إدماج المقاتلين السابقين. ومن أجل مراعاة انتقال مجال التركيز من المقاتلين السابقين إلى البرامج القائمة على أساس المجتمعات المحلية، تقوم البعثة حاليا بتوجيه الموارد المتبقية، بالتعاون مع وكالات إنمائية أخرى، إلى تنمية القدرة على إعادة إدماج المقاتلين السابقين في مجتمعاتهم المحلية الأصلية. ويحصل هذا النشاط على الدعم من متطوعي الأمم المتحدة بواسطة صندوق خاص ويجرى حاليا تنفيذه بتعاون وثيق مع البرنامج الخاص بمشاركة الشباب الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع وزارة الشباب والرياضة في حكومة سيراليون.

٢٩ - وتواصل الأمم المتحدة أيضا التصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة المتبقية في البلد. وقد أكملت في مناطق تابعة لأربع عشائر مشاريع رائدة في إطار برنامج جمع الأسلحة والتنمية على صعيد المجتمع المحلي، وهو برنامج يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتتولى توجيهه شرطة سيراليون، وتجرى حاليا زيادة توسيع نطاق تلك المشاريع الرائدة. وفي الوقت ذاته، أنشأت حكومة سيراليون اللجنة المؤقتة المعنية بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالتعاون مع شرطة سيراليون، تواصل اللجنة العمل بشأن الجوانب التشريعية لمراقبة الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك الشروع في عملية لتسليم تراخيص الأسلحة النارية.

هاء - إعادة سلطة الحكومة على مراقبة تعدين الماس

٣٠ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الحكومة تعزيز سلطة إشرافها على تعدين الماس. وينعكس هذا في الزيادة الهامة لعدد تراخيص التعدين والزيادة الناتجة عن ذلك في حجم الصادرات القانونية التي تجاوزت بحلول منتصف عام ٢٠٠٣ الصادرات الرسمية الكلية لعام ٢٠٠٢ البالغة قيمتها ٤٢ مليون دولار. وتبذل الحكومة حاليا مزيدا من الجهود لتحسين كفاءة وعدد مراقبي المناجم في المناطق الأساسية، وشرعت أيضا في نشر تحاليل شهرية بشأن صادرات الماس. بيد أن الدليل قائم بما فيه الكفاية على انتشار أنشطة التعدين غير القانونية. وبالاشتراك مع الحكومة، تواصل البعثة الاضطلاع بعمليات مشتركة لمسح مواقع التعدين ورسم الخرائط لها في مختلف أنحاء البلد بغية المساعدة في تحديد أنشطة التعدين غير القانونية ومكافحتها.

٣١ - وقد تم الآن وضع إطار مؤسسي للتصدي إلى هذه المسألة المعقدة بفعالية. وفي حين ينظر فريق تنسيق الأمن الوطني، بصورة منتظمة، في المسائل الأمنية المتصلة بتعدين الماس، تتولى لجنة توجيه رفيعة المستوى متألفة من ممثلي وزارات المالية، والموارد المعدنية، والداخلية، وشرطة سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والمانحين، طرق كل المسائل الفنية المتصلة بقطاع تعدين الماس. وأنشأت الحكومة أيضا لجنة إشراف مشتركة يرأسها نائب الرئيس لرصد إنفاذ التشريع القائم بشأن تعدين الماس. ويتواصل حاليا أيضا النظر في سبل دعم شرطة سيراليون في أداء دورها الجديد في مجال إنفاذ القانون في مناطق التعدين وذلك بمساعدة الشرطة المدنية للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى هذا أنشأ الرئيس كباه في ٢٧ آب/أغسطس تحالف سلام كولو بشأن الماس في كويدو، وهو تحالف مدعوم من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ويسعى إلى مباشرة مبادرات على نطاق المجتمع المحلي لتحسين إدارة واستغلال تعدين الماس وزيادة شفافيتهما.

واو - حقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية، والعدل

١ - رصد حقوق الإنسان والنهوض بها

٣٢ - منذ تقديم تقريري الأخير، تحقق مزيد من التقدم في حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون في البلد. وتحترم شرطة سيراليون بصورة متزايدة، الحد الزمني الدستوري للاعتقال، في حين لم تنفك محاكم الصلح تنظر في القضايا بصورة منتظمة. وقد أدى هذا إلى تخفيض ملحوظ لعدد الأشخاص المحتجزين لفترات مطولة في انتظار المحاكمة. ويتجلى تحسن حالة حقوق الإنسان بصورة أوضح في المقاطعات التي كانت التغطية القضائية فيها ضعيفة بصورة خاصة. وقام قسم حقوق الإنسان التابع للبعثة، من أجل توسيع نطاق أنشطته في مجالي التدريب وبناء القدرات وتعزيز توطيد سيادة القانون في مختلف أنحاء البلد، بفتح مكتبين إقليميين جديدين لحقوق الإنسان في مويامبا وكيلاهون، وسيتم فيما بعد فتح مكاتب ميدانية أخرى في مقاطعات بو، وكامبيا، وبوجيهون، وكونيادوغو، وتونكوليلي.

٣٣ - وبالرغم من التقدم المحرز، ما زالت ظاهرة عدم اتخاذ إجراءات قضائية بشأن قضايا معروضة على المحاكم قائمة في بعض المناطق. وبصورة خاصة، لم يتحقق حتى الآن أي تقدم هام في محاكمة الأشخاص الذين أطلقت عليهم تسمية "أولاد الحي الغربي" (West Side Boys) والأعضاء السابقين في الجبهة المتحدة الثورية، الذين ألقي عليهم القبض بعد أزمة أيار/مايو ٢٠٠٠ وما زالوا ينتظرون محاكمتهم بدون الحصول على خدمات محامين. وبنفس الصورة، لم يتحقق أي تقدم في المحاكمة المتصلة بحادثة ثكنات ويلنغتون التي وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وما زال الأشخاص الـ ١٧ المتهمون في السجن ولم يحدد أي تاريخ لمحاكمتهم.

٢ - القضايا الجنسانية

٣٤ - واصل قسم حقوق الإنسان، من خلال الاختصاصي الجنساني التابع له، القيام على نحو نشيط بتوفير التدريب وبالدعوة من أجل تعميم الاعتبارات الجنسانية والنهوض بحقوق المرأة، بما في ذلك القضاء على العنف المترلي والعنف الجنسي المتصل بنوع الجنس، وذلك بالخصوص من خلال دعم وحدات الدعم الأسري التابعة لشرطة سيراليون واللجان المحلية المعنية بالعنف على أساس جنساني، في جميع أنحاء البلد. وتشمل المبادرات الهامة الأخرى المشاركة في إنتاج مجموعة أدوات والدعوة فيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف على أساس جنساني، وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية السيراليونية، وعقد حلقة عمل دامت ثلاثة أيام معنية بإصلاح القانون المتعلق بالمرأة، نظمتها وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون الجنسين والطفل.

٣ - حماية الطفل

٣٥ - بالتوازي مع الإنهاء التدريجي للبعثة، سيكون من الهام تعزيز هياكل وبرامج حكومة سيراليون وشركائها بغية التصدي لأكثر الانشغالات إلحاحا فيما يتعلق بحماية الطفل. وتشمل هذه الانشغالات بالخصوص الفجوات الهائلة في مجالات التعليم، والرعاية الصحية ومرافق الاستراحة، والمشكلة المتنامية لأطفال الشوارع، والعنف الجنسي والمترلي المتفاقم ضد الأطفال، وسوء حالة نظام قضاء الأطفال، وتشغيل الأطفال ولا سيما في تعدين الماس، والشباب العاطلون، وعنف الشباب، والأطفال المعوقون.

٣٦ - وتقوم البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بتشجيع التعاون على نحو أوثق مع الحكومة واللجنة الوطنية للأطفال المتضررين بالحرب، ووكالات حماية الطفل، في وضع استراتيجيات للاستجابة المناسبة، بما فيها بذل جهود متواصلة لتعزيز القدرة المحلية وتشجيع إصلاح القانون لحماية الأطفال. ومما يثير الاهتمام بصورة خاصة إعادة الإدماج على المدى الطويل للأطفال المرتبطين بالقوات المحاربة وبالأطفال المشردين عن أسرهم. والبرنامج الأساسي في مجال إعادة الإدماج، وهو برنامج الاستثمار في التعليم على مستوى المجتمع المحلي الذي تضطلع به بنجاح منظمة الأمم المتحدة للطفولة، يحتاج بصورة عاجلة إلى تمويل للسنة الدراسية المقبلة. وما زال متواصلا وضع البرامج لتلبية احتياجات من أغفلهم البرنامج الرسمي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبصورة خاصة البنات. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة والبعثة مع لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة لكفالة أن تساعد هاتان المؤسستان على صون حقوق ورفاه الأطفال.

٣٧ - وفي داخل البعثة، تواصل تعميم حماية الطفل من خلال التدريب المنتظم للأفراد العسكريين وقيام الوحدات بوضع خطط عمل في مجال حماية الطفل تشتمل على مشاريع دعم على مستوى المجتمع المحلي لفائدة الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، أقيم تعاون وثيق مع السلطات العسكرية ومع الشرطة المدنية للأمم المتحدة. وتحقيقا لهذا الغرض تم تعيين موظف تنسيق معني بحماية الطفل في موقع كل فريق من أفرقة المراقبين العسكريين، وأدرجت الشرطة المدنية للأمم المتحدة اهتمامات حماية الطفل في أنشطتها الخاصة بالتدريب والإرشاد. وتعمل البعثة أيضا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على طرق الانشغالات المتعلقة بحماية الطفل عبر الحدود.

٤ - لجنة الحقيقة والمصالحة

٣٨ - في ٦ آب/أغسطس، اختتمت لجنة الحقيقة والمصالحة فترة جلسات الاستماع العامة التي عقدتها طيلة أربعة أشهر، وذلك سواء منها الجلسات الفردية أو المواضيعية. وقد قوبلت جلسات الاستماع قبولا حسنا إلى حد بعيد في كافة الأقاليم الـ ١٢ وبثتها إذاعة البعثة في أوقات معينة، وقد ساعد بث تلك الجلسات في تحقيق الوعي وإيجاد رأي عام مؤيد بقدر أكبر بكثير للجنة. ورغم أن أغلبية الشهود الذين قدموا للإدلاء بشهاداتهم أمام اللجنة كانوا من ضحايا الصراع، فقد أدلى أيضا بشهادات عدد من المذنبين كان من بينهم مقاتلون سابقون. ومكّن هذا اللجنة من تنظيم العديد من جلسات المصالحة الرمزية بين المذنبين الذين أعربوا عن الندم على أفعالهم والضحايا الذين أبدوا الاستعداد للعفو. ومن المقرر أن تختتم اللجنة عملياتها في تشرين الأول/أكتوبر بعد تقديم تقريرها النهائي. بيد أنه من المرجح ألا تكمل اللجنة أعمالها المتبقية في حدود الفترة المقررة. والمناقشات جارية حاليا بين أعضاء اللجنة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحكومة سيراليون لالتماس تمديد لولاية اللجنة.

٣٩ - ومثل أيضا أمام لجنة الحقيقة والمصالحة عدد من الوزراء وزعماء الأحزاب السياسية والرؤساء السابقين والعناصر الفاعلة الرئيسية في أثناء الحرب وبعدها. وكآخر شاهد، قدم الرئيس كباه في ٥ آب/أغسطس، عرضا شاملا للتطورات التي حدثت في أثناء الحرب. وأعرب كذلك عن التأييد لإنشاء آليات للمتابعة، من قبيل لجنة وطنية دائمة لحقوق الإنسان. وفي أثناء المناقشات مع البعثة، وافقت الحكومة على العمل من أجل إنشاء هذه اللجنة بالاشتراك مع البعثة وممثلي المجتمع المدني.

٥ - المحكمة الخاصة

٤٠ - واصلت المحكمة الخاصة لسيراليون عقد جلسات الاستماع التحضيرية بخصوص ٩ أشخاص أدينوا بارتكاب جرائم حرب. وتشمل بعض الإدانات الأولية الصادرة عن المحكمة الخاصة جرائم مرتكبة ضد أطفال. وفي ٣٠ تموز/يوليه أعلنت المحكمة الخاصة أن الزعيم السابق للجبهة المتحدة الثورية، فوداي سانكوه قد توفي في ٢٩ تموز/يوليه في أحد مستشفيات فريتاون بعد فترة طويلة من المرض. وذكرت المحكمة أن أسباب وفاة السيد سانكوه الذي كان ينتظر المثول أمام المحكمة، كانت طبيعية.

٤١ - وقد أعلمت المجلس في تقريري الأخير بأن المحكمة الخاصة أدانت رئيس ليبريا تشارلز تايلور الذي استقال من منصبه فيما بعد وغادر البلد في ١١ آب/أغسطس. وقد استأنفت

حكومة ليبريا السابقة الحكم الصادر بإدانة شارلز تايلور لفائدة حكومة سيراليون لدى محكمة العدل الدولية.

٤٢ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون توفير دعم أساسي في مجالي الأمن والإمداد للمحكمة الخاصة. وفي ١٠ آب/أغسطس نقلت المحكمة الأشخاص المدانين الثمانية المتبقين من مكان اعتقالهم في جزيرة بونتا إلى المقر الدائم للمحكمة في فريتاون. واشتركت البعثة والقوات المسلحة لسيراليون وشرطتها في تقديم المساعدة في هذا النقل. ونشرت البعثة فرقتين في مقر المحكمة في فريتاون على أساس دائم لزيادة أمن المحكمة. ولم ينفك مسجل المحكمة يتشاور بصورة نشطة مع البعثة ومع وكالات أخرى بشأن التدابير الكفيلة بالنهوض بحقوق المرأة في سياق عمل المحكمة، بما في ذلك توفير التدريب للقضاة ولوسائط الإعلام في المسائل الجنسانية، وبرامج حماية الشهود المراعية للاعتبارات الجنسانية والتي تشتمل على توفير التوجيه للمصابين بالصدمات والعلاج النفساني. وفي الوقت ذاته، أتاحت البعثة إذاعتها للمحكمة لبث برنامجها الترويجي في أوقات معينة على أساس أسبوعي.

زاي - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

٤٣ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٢)، واصلت البعثة رفع مستوى وعي أفرادها العسكريين والمدنيين بشأن الأثر المترتب على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ومنذ استهلال مبادرة مشتركة بين الأمانة العامة والبعثة ووكالات الأمم المتحدة بشأن هذا الوباء في سيراليون في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، تم تدريب زهاء ١٥٠ فردا من العسكريين ليصبحوا مدربي أقران بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، مع التركيز على الوقاية والمعرفة وتغيير المواقف والسلوك. ويقوم حاليا الفريق المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب الذي ترأسه منظمة الأمم المتحدة للطفولة وتتألف عضويته من وكالات الأمم المتحدة، والبعثة، ومنظمات غير حكومية، واللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي، والأمانة الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، بالتحضير لدراسة استقصائية بشأن انتشار هذا الوباء في مستقبل قريب، ويقوم الفريق أيضا بوضع خطة وطنية معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

خامسا - الجهود الإنسانية وجهود الإنعاش والتنمية

٤٤ - بعد عملية التحقق التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاء آخرون في أيار/مايو ٢٠٠٣، أظهرت النتائج المؤقتة هبوطا بنسبة عامة تبلغ ١٠ في

المائة في عدد اللاجئين الليبريين في سيراليون. وفي تاريخ ٢٣ آب/أغسطس، كان عدد الليبريين المقيمين في مخيمات يبلغ ٢٩٨ ٥٤ شخصا في حين كان يوجد ٨٨٦ ٧ لاجئا في المناطق الحضرية في بو، وكينيما، وبلغ العدد التقديري للاجئين في مناطق الحدود ٠٠٠ ٤ شخص، وبذلك كان العدد الكلي للاجئين الذين تم تأكيد وجودهم في سيراليون يبلغ ١٨٤ ٦٦ شخصا.

٤٥ - إن تأمين مستويات مناسبة للخدمات المقدمة في المخيمات ما زال يمثل تحديا، ولا سيما في أثناء موسم الأمطار الذي ترتفع فيه معدلات الاعتلال بسرعة. وبصورة عامة، فإن الظروف السائدة في المخيمات مرضية وتوجد قدرة استيعاب كافية في المخيمات ومرافق الإيواء المؤقتة لـ ٠٠٠ ٨ لاجئ إضافي. وقد كان أثر الاضطرابات الحديثة في مونروفيا محدودا على طول مناطق الحدود. وفي خلال شهر حزيران/يونيه، عبر الحدود ما يزيد بقليل على ٠٠٥ ٢ شخص ليبري متجهين إلى إقليم كيلاهون، ويعتقد أن بعضهم كانوا أقارب وأتباع لجنود ليبريين مستسلمين. وفي الأسبوع الأول من شهر آب/أغسطس، لم يدخل إقليم سيراليون عبر جسر نهر مانو سوى أعداد قليلة جدا من العائدين واللاجئين.

٤٦ - وفي الوقت ذاته، تباطأت وتيرة إعادة اللاجئين السيراليونيين إلى الوطن من غينيا، وتم في نهاية الأمر وقفها عند بداية نزول الأمطار الغزيرة. ويتوقع أن تستأنف إعادة اللاجئين أرضا من غينيا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر أو أوائل كانون الأول/ديسمبر حين تتحسن أحوال الطرقات. ويوجد حاليا ما يزيد بقليل على ٠٠٠ ١٥ لاجئ مسجل متبقين في مخيمات في غينيا وينتظرون الإعادة إلى الوطن في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٣.

٤٧ - بيد أن الإعادة إلى الوطن من ليبريا استؤنفت لفترة قصيرة في ٤ تموز/يوليه حين أجريت عملية إجلاء طارئة عن طريق البحر للاجئين سيراليونيين من منروفيا. وتمت إعادة زهاء ٢٥٠ ١ سيراليونيا إلى الوطن قبل إنهاء العملية في أواخر تموز/يوليه بسبب انعدام الأمن. وبعد إنشاء بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا وانسحاب المتمردين التابعين لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية من جزيرة بوشرود في ليبريا، استؤنفت الإعادة إلى الوطن بحرا من منروفيا في ١٣ آب/أغسطس. وقد وصلت إلى فريتاون في ١٩ آب/أغسطس السفينة الأولى التي كانت تحمل ٢٠٦ سيراليونيين. ويتوقع أن تتواصل العمليات على طول شهر أيلول/سبتمبر.

٤٨ - وفي هذه الأثناء يتواصل تقديم دعم مشترك لعملية الإنعاش الوطني. وقد دعمت البعثة ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية وطنية لجمع البيانات شاركت فيها كافة لجان الإنعاش على مستوى الأقاليم. وذلك في شهر

حزيران/يونيه. وستستخدم المعلومات التي تم جمعها لرصد التقدم المحرز بشأن المعايير المرجعية للإنعاش على الصعيد الوطني ولتخطيط جهود الإنعاش في المستقبل والتدخلات الطويلة الأجل.

٤٩ - وبدعم من المانحين، أحرزت الحكومة تقدما هائلا في تحقيق استقرار الاقتصاد. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢ بنسبة تقديرية تبلغ ٦,٦ في المائة بالأرقام الحقيقية، وبذلك تحقق باطراد الانتعاش الاقتصادي في السنة الثالثة على التوالي. ويتحقق حاليا الانتعاش في طور ما بعد الصراع بفضل الزيادة المتسمة بالحيوية للواردات الممولة من المانحين، وأنشطة إعادة التوطين والتعمير على نطاق واسع، والزيادات الكبيرة في مساحات الأراضي المستغلة زراعيا، ونشاط التعدين المتنامي، والتجارة الداخلية، وتزايد ثقة المستثمرين، فضلا عن تزايد المبالغ المرسلة والاستثمارات والزيارات السياحية من جانب العدد الكبير من السيراليونيين المغتربين، والسياسات المالية والنقدية السليمة عموما.

٥٠ - يستهدف برنامج الاقتصاد الكلي لعام ٢٠٠٣ نموا حقيقيا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٥ في المائة، وتضخما متواضعا يبلغ حوالي ٣ في المائة، وقد ارتفع الناتج المسجل رسميا من الماس بنسبة ٨٤ في المائة في أثناء الربع الأول من عام ٢٠٠٣؛ ويعزى هذا بصورة كاملة إلى تعدين الماس في الأنهار. ويتوقع أن يبدأ منجم الماس ''تيمبرلايد'' في الإنتاج في الربع الثالث من عام ٢٠٠٣. وتحقق أيضا تقدم هام في إكمال التحضيرات لاستئناف الإنتاج في ميدان تعدين ''روتايل'' في بداية عام ٢٠٠٤.

٥١ - وعلى النحو المذكور في تقريري السابق إلى المجلس، سيلزم الحذر في إدارة السياسات المالية والنقدية بغية إبطال الأثر المترتب على ارتفاع أسعار النفط بالنسبة للإنعاش والأسعار وميزان المدفوعات والإيرادات الحقيقية. وبعد هبوط مسجل في عام ٢٠٠٢، ارتفع معدل التضخم إلى ٦,٥ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٣، وذلك إلى حد بعيد بسبب الزيادات الحادة في أسعار النفط. وتراوحت الزيادات في الأسعار المحلية لمشتقات النفط بين ٢٣ في المائة للبترين و ٣٦ في المائة للكيروزين. وفي الوقت نفسه، انخفضت الاحتياطات الدولية الإجمالية بصورة حادة في الجزء الأول من عام ٢٠٠٣، ثم عادت إلى الارتفاع في أيار/مايو - حزيران/يونيه لكنها ظلت في مستوى أدنى بنسبة ٨ في المائة مما كانت عليه في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢. وانخفضت معدلات الصرف بزهاء ٦ في المائة في أثناء الربع الأول من ٢٠٠٣، وساهمت هي أيضا في تضخم الأسعار. وإذا أدبرت السياسات النقدية بصورة متسقة فإن الزيادة الحديثة في الأرقام القياسية للأسعار قد لا تتحول إلى تضخم

مطرد. وتظهر البيانات الأولية أن العجز المالي العام قد أبقي في مستوى أدنى بكثير مما كان متوقعا لدى وضع البرامج.

٥٢ - ويواصل الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي، توخي نهج متعدد الأبعاد وقائم على أساس المجتمعات المحلية لدعم استراتيجيات الحكومة وجهودها. ويهدف هذا النهج إلى توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية للفقراء والسكان العائدين؛ وتحسين إمكانية الحصول على تعليم ابتدائي ذي نوعية جيدة ولا سيما بالنسبة للبنات؛ ورفع مستوى الوعي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛ وتحقيق تحسن هام في إمكانية الوصول إلى المياه المأمونة والمرافق الصحية؛ ومساعدة المجتمعات المحلية في إعادة بناء المرافق السكنية المتضررة بالحرب في البلد؛ ودعم بناء القدرات للمؤسسات الوطنية. وفي إطار "مبادرة الأربع إعادات" (4R) (الإعادة إلى الوطن، وإعادة الإدماج، وإعادة التأهيل، وإعادة البناء)، يقوم حاليا الفريق القطري التابع للأمم المتحدة بإنشاء أفرقة لدعم الانتقال بهدف تأمين الاستمرارية والتكامل في التخطيط وفي تنفيذ البرامج بالتوازي مع تحقيق التقدم في مجال الإنعاش.

٥٣ - ورغم التقدم الهام الذي تم تحقيقه، ما زال يتعين إنجاز الكثير من أجل التصدي لتحديات الإنعاش الجاري حاليا في البلد. وتواصل البعثة، بواسطة صندوقها الاستئماني، تمويل طائفة عريضة من الأنشطة تشمل إعادة تأهيل المدارس/بناء المدارس، وبناء محاكم الصلح، ومراكز الشرطة، ومكاتب الأقاليم، والتدريب على المهارات، والمشاريع الزراعية، ومعالجة المصابين بالصدمات، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين والجنود الأطفال في المجتمع، وتوفير اللوازم والمعدات والأثاث للمساعدة في بناء قدرات المؤسسات الأساسية. وحتى اليوم، اضطلع بـ ٧٣ مشروعا بمساهمات من حكومات إيطاليا والسويد وكندا وهولندا واليابان بقيمة كلية بلغت ١,٣ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز البعثة حاليا التعاون بين السلطات المدنية - العسكرية والمجتمعات المحلية من خلال قيام الوحدات العسكرية بتنفيذ مشاريع ذات أثر سريع.

٥٤ - وفي نهاية حزيران/يونيه، زارت المنطقة الفرعية بعثة مشتركة لاستعراض الحالة الإنسانية تتألف من ممثلي الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وشركاء مانحين آخرين. وعُقد بعد ذلك اجتماع إقليمي في داكار في يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه سعى المشاركون

فيه إلى وضع استراتيجية إقليمية مشتركة لطرق قضايا الحماية، والتنسيق، والمعونة الغذائية، والصحة، والتسريح، وبناء السلام. وتلتزم الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمانحون بالعمل معا على نحو أوثق بغية التصدي للقضايا والمشاكل الأوسع نطاقا في المنطقة الفرعية.

سادسا - الجوانب المالية

٥٥ - رصدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩١/٥٧ باء المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مبلغا إجماليه ٥٤٣,٤ مليون دولار للإبقاء على بعثة الأمم المتحدة في سيراليون خلال الفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وبالتالي، فإذا وافق مجلس الأمن على توصيتي المبينة في الفقرة ٦٤ أدناه، بخصوص تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، فإن تكلفة تشغيل وإعاشة البعثة في أثناء فترة التمديد سوف تكون في حدود الموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٥٦ - وفي تاريخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بلغت الاشتراكات المقررة وغير المدفوعة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ١٨١,٧ مليون دولار. وفي ذلك التاريخ، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام ١ ٣٠٦,٢ مليون دولار.

سابعا - ملاحظات وتوصيات

٥٧ - في أثناء الفترة قيد الاستعراض، وبفضل المزيد من التقدم المحرز صوب توطيد السلام في سيراليون، والبيئة الأمنية العامة في البلد، تمكنت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من مواصلة الإنهاء التدريجي لعنصرها العسكري، على نحو ما وافق عليه مجلس الأمن. ويجرى حاليا في بعض أنحاء البلد نقل المسؤولية عن الأمن الوطني إلى حكومة سيراليون التي تبذل جهودا مشجعة من أجل تحسين القدرة العامة لشرطتها الوطنية وقواتها المسلحة. ومع ذلك، فبالرغم من هذه التطورات المشجعة، ما زالت تحديات خطيرة قائمة.

٥٨ - وما زال عدم كفاية المعدات والهياكل الأساسية يشكل عنصرا ذا أهمية حرجة بالنسبة لتعزيز قدرة شرطة سيراليون وجيشها وتمكينهما من تولي المسؤولية بصورة فعالة عن الأمن في مختلف أنحاء البلد، ولا سيما في مناطق الحدود. وما زال ثمة الكثير مما يتعين إنجازه لتعزيز وجود شرطة سيراليون في المناطق التي تقرر انسحاب البعثة منها، وبصورة خاصة في منطقة البلد الشرقية التي لم يتم توطيد الاستقرار فيها حتى الآن. ومرة أخرى، أحث الحكومة

وشركاءها الدوليين على التعجيل بطرق مسألة الاحتياجات في مجالي الإمداد والهياكل الأساسية لكل من الشرطة والجيش.

٥٩ - يتبين من التخطيط الحالي لتعزيز قدرة شرطة سيراليون أن هدف زيادة قوام الشرطة السيراليونية ليبلغ المستوى الذي كان فيه قبل الحرب أي ٩ ٥٠٠ فرد يمكن أن يتحقق بنهاية عام ٢٠٠٥، أي بعد مرور سنة واحدة على التاريخ الذي يتوقع أن تنسحب فيه البعثة من سيراليون. وستواصل البعثة الرصد عن كثب والإبلاغ بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بفعالية قوة الشرطة، وكذلك بشأن الأثر المترتب على ذلك بالنسبة للأوضاع العامة في البلد.

٦٠ - وقد بذلت حكومة سيراليون جهودا جديرة بالثناء في طرق القضايا الخطيرة المتصلة بمراقبة تعدين الماس. بيد أنه يتعين اتخاذ إجراءات بسرعة بغية تأمين التنظيم الفعال لصناعة الألماس الوطنية لفائدة البلد بأسره. وستتمثل خطوة هامة جدا في هذا الصدد في إنشاء قاعدة بيانات محوسبة لتراخيص التعدين ، فضلا عن استعراض الحوافز والأجور للموظفين الميدانيين التابعين لوزارة الموارد المعدنية، واستخدام القنوات المصرفية لكل المعاملات المتعلقة بتجارة الماس. وتتسم بنفس القدر من الأهمية الحيوية جهود الحكومة الرامية إلى تمكين شرطة سيراليون، تدريجيا، من إنفاذ التشريع الخاص بتعدين وتجارة الماس. ويُتوقع أن تتوصل هذه الجهود بحزم من أجل تفادي أي مخاطر كامنة قد تهدد الاستقرار نتيجة لاستغلال الموارد الطبيعية بدون رقابة. وفي هذا الصدد، أحث الدول الأعضاء على إتاحة مرشحين ذوي خبرة للبعثة لشغل المنصب الأساسي لمستشار الشرطة في شؤون تعدين الماس.

٦١ - وعلى نحو ما تم إبرازه بالفعل في تقاريري السابقة، فإن استمرار وجود هيكل قوة الدفاع المدني ينطوي على خطر كامن يهدد بتقويض استقرار البلد على المدى البعيد. وتشكل النداءات الصادرة حديثا عن أعضاء هذه المجموعة الذين طلبوا الإفراج عن منسقهم الوطني السابق تذكيرا بالخطر الكامن الذي يمكن أن تتسبب فيه قوة الدفاع المدني لمجتمعات محلية مختلفة. وينبغي بالتالي أن تكفل الحكومة تفكيك هياكل قوة الدفاع المدني بصورة كاملة.

٦٢ - وفي قطاع العدالة، حققت حكومة سيراليون تقدما مطردا في تحسين حالة حقوق الإنسان وفرض سيادة القانون. وينبغي الثناء على مبادرتها المتمثلة في استخدام قضاة جزائيين لشغل الشواغر الناتجة عن عدم توفر قضاة في الوقت الحاضر. ومع ذلك، ما زالت مشاكل خطيرة قائمة في مجال إقامة العدل بفعالية. وإني أناشد المانحين توفير التمويل لهذا المجال ذي الأهمية الحرجة، ودعم إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان.

٦٣ - ويجب الإشادة بحكومة وشعب سيراليون على التقدم المحرز في إعادة إدماج المقاتلين السابقين. إن اعتزام اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إكمال البرنامج بنهاية عام ٢٠٠٣ جدير بأن يشجعه المجتمع الدولي ويدعمه. وسوف يشكل إكمال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الوقت المحدد نجاحا ممتازا لجميع الأطراف المعنية، بما فيها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ويمكن أن يصبح قدوة لبلدان أخرى في المنطقة الفرعية مثل ليبريا وكوت ديفوار.

٦٤ - في ضوء ما ورد أعلاه، ونظرا للحاجة إلى مواصلة الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون دون تعريض الحالة الأمنية في البلد للخطر، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٦٥ - لقد أنشأت التطورات الهامة الحديثة في ليبريا تفاؤلا حذرا بشأن المستقبل. ومن المؤمل أن يؤدي اتفاق السلام الشامل الموقع في أكرا إلى مزيد من الاستقرار في ليبريا على المدى القصير، وأن يمهد السبيل إلى انتخابات حرة ونزيهة. ومن شأن العودة غير المنظمة لمقاتلين سابقين قد اشتركوا في القتال في ليبريا إلى سيراليون أن يشكل مصدرا لقلق بالغ.

٦٦ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري العميق لمجلس الأمن وللبلدان المساهمة بقوات - وبأفراد شرطة - وكذلك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللبلدان المانحة، لدعمهم الثابت لعملية توطيد السلام في سيراليون. وأود أيضا أن أشيد بممثلي الخاص السابق أولييمي آدينييجي للمساهمة الممتازة التي قدمها من أجل إحلال السلام من جديد في سيراليون. وأخيرا، أود أن أعرب عن عميق تقديري لجميع الأفراد العسكريين والمدنيين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ولسائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمساهمتها القيمة في التقدم المثير للإعجاب الذي تحقق في سيراليون.

Map No. 4132 Rev. 24 UNITED NATIONS
September 2003

Department of Public Information
Cartographic Section